بيـان دولـة الكويـت

تلقيه

معالي السيدة / هند صبيح براك الصبيح
وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل
ووزير دولة لشئون التخطيط والتنمية

في

مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث لتمويل التنمية

أديس أبابا – إثيوبيا

الثلاثاء 14 يوليو 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

معالى / هيلى ماريام دسالين ، رئيس المؤتمر ورئيس وزراء جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية

معالي / سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة للدورة "69"

معالي / بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود المشاركة

السيدات والساده الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يطيب لي في البداية أن أعرب عن الشكر والتقدير لجمهورية اثيوبيا الفيدرالية قيادةً وحكومةً وشعباً على حفاوة الاستقبال وحسن التنظيم في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث لتمويل التنمية، والذي سيسهم بلا شك في اثراء النقاشات وتهيئة الظروف الملائمة في الحفاظ على المكاسب المحققة للأهداف الانمائية للألفية وضمان إتساق واستكمال تلك الأهداف في إطار أجندة انمائية تحويلية لما بعد عام 2015.

السيد الرئيس،،،

نجتمع اليوم بعد مرور 13 عام على مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الأول لتمويل التنمية والذي عقد في مدينة مونتيري بالمكسيك عام 2002، والذي وضع اللبنة الأولى لتعاون اقتصادي تنموي فعّال بما صدر عنه من

قرارات جادة لامست الواقع المتمثلة بتوافق آراء مونتيري، وعمل على تهيئة الظروف لمناخ اقتصادي جماعي تنموي أفضل، فلا بد من استغلال الفرصة الآن بتعافي الاقتصاد العالمي من أزمة غير مسبوقة تاريخياً في حجمها وشموليتها، الأمر الذي يدعونا الى التفاؤل بإمكانية استغلال هذه الأجواء الايجابية للعمل سوياً في الاستفادة من ذلك التعافي النسبي في تحقيق ما نصبو إليه من نمو اقتصادي بإيجاد السبل الكفيلة في التخلص من الآثار السلبية لتلك الأزمة، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب أية اهتزازات مستقبلية والإسهام من خلال الجهود الدولية لصياغة نظام عالمي اقتصادي جديد قائم على أسس راسخة توفر الضمان والاطمئنان لمساعي المجتمع الدولي في تحقيق معدلات النمو المطلوبة والمستدامة .

وقد شاطرت دولة الكويت دول العالم الأخرى الاهتمام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي حيث شاركت بلادي أيضا وبنفس الفعالية في الجهود الدولية والإقليمية المبذولة حاليا برعاية الأمم المتحدة بهدف بلورة إجماع عالمي حول المجموعة الثانية من الأهداف الإنمائية المقترحة لما بعد 2015، وهو الإجماع الذي سيكرس من جديد الحلم المشترك للمجتمع الدولي في خلق مستقبل أفضل للعالم بعد عام 2015، إلا انه بحاجة الى موارد تمويلية جديدة يمكن التنبؤ بها بهدف اجتثاث الفقر بحلول عام 2030 في ظل التحولات والتحديات الجديدة، وذلك من خلال العمل الجماعي الدولي والشراكة العالمية الفعالة لبناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة وإنصافا للبشرية لكافة بلدان العالم وفق مبدأ المسؤولية المشتركة مع الاخذ بعين الاعتبار تباين الاعباء والالتزام بتقديم المساعدة الانمائية لمساعدة الدول الفقيرة والضعيفة.

كما أود أن أؤكد حرص دولة الكويت على تنفيذ ودعم كافة الخطط المطروحة في هذا السياق لوضع اطار تمويلي يواكب المتطلبات والاحتياجات الانمائية في تنفيذ أجندة التنمية لما بعد 2015، ونتطلع الى نتائج مؤتمرنا هذا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بخلق شراكة عالمية جديدة تعزز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين في التنمية وخاصة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لبلوغ الأهداف الانمائية المستدامة والتغلب على التحديات الإنمائية بمعالجة الثغرات التي مازالت تواجها الدول النامية والتي تقوض قدراتها الوطنية من تنفيذ توافق اراء مونتيري وإعلان الدوحة.

السيد الرئيس،،،

ان دولة الكويت تصنف وتعد كأحد الدول النامية ذات الدخل المرتفع، وبذلك حرصت بلادي على تحمل مسؤولياتها الدولية والإقليمية تجاه تحقيق التنمية، والعمل على تعزيزها ومعالجة قضاياها بإيجابية فعالة، حيث استضفنا عدداً من المؤتمرات الرفيعة المستوى الاقتصادية منها والإنمائية والإنسانية لبحث سبل مواجهة التحديات المستجدة إيمانا بمسؤولياتنا في هذا المجال، حيث أننا لم ندخر جهدا في مساعينا الرامية الى تقديم المساعدات التنموية للدول النامية والدول الاقل نمواً عن طريق مؤسساتها المختلفة أبرزها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن طريق تقديم قروض ومنح ميسرة لإقامة مشاريع البنى التحتية في الدول النامية والتي تشمل قطاعات مختلفة كالزراعة والنقل والاتصالات والطاقة والمياه والصرف الصحي والتعليم والصحة، حيث استمرت بلادي خلال السنوات الماضية في

تقديم مساعدات تنموية بلغت ما نسبته 1.4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي أي أكثر من ضعف النسبة المتفق عليها دوليا، والتي هي 0.7 في المئة.

فأود أن أؤكد على أن بلادي كانت ولا تزال، من أكثر الدول الداعمة لمسيرة التعاون المشترك بين العالم للقضاء على الفقر وتخفيف عبء الديون والتصدي للآثار المترتبة عن تغيّر المناخ ورفع المعاناة الانسانية عن الشعوب الواقعة تحت النزاعات بمعالجة احتياجات وتلبية متطلبات الدول التي تواجه أوضاعاً خاصة كالبلدان الأقل نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة والدول النامية غير الساحلية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) تحت مظلة الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تشدّد دولة الكويت على أهمية تأمين حصول الدول النامية على تمويل مستدام تأكيداً على الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي، ودعوة الدول المتقدمة للوفاء بالالتزامات الخاصة بالمساعدات الانمائية، وإعادة النظر في مسألة الديون التي أثقلت كاهل الدول النامية وإعطائها الفرصة لاستخدام مواردها المالية في مشاريع التنمية الداخلية بكافة أشكالها بدلاً من ذهاب الجزء الأكبر من هذه الموارد للدين الخارجي والفوائد المترتبة عليه مما يشكل عائقا لتحقيق التنمية المنشودة، فضلاً عن نقل التكنولوجيا اللازمة لاستحداث اليات تمويلية مبتكرة والعمل على مكافحة الفساد ووضع معايير في مجال إدارة الضرائب وتشجيع الاستثمار المباشر وتطوير النظم الإحصائية لرصد وتقييم التقدم المحرز للأهداف الإنمائية، ووضع نظام تجاري دولي عادل ومنصف خال من القيود التي تُفرض على

تحرك السلع والخدمات من الدول النامية الى الاسواق الدولية، كما ندعو مؤسسات «برتن وودز» إلى أخذ احتياجات ومطالب الدول النامية في الاعتبار.

السيد الرئيس،،،

وفي الختام ، لا يفوتني في هذا المقام إلاّ أن أشيد بالجهود البارزة والمتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة وأجهزتها العاملة ولما لها من قدرة للقيام بدورها الحيادي لتقريب المصالح بين مختلف القطاعات والمؤسسات من خلال إقامة شراكات مبتكرة تحقق التنمية المستدامة متعددة الأطراف التي تضم الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الخيرية والعلمية والأكاديمية والقطاع الخاص لتحقيق الأهداف الانمائية المنشودة بوضع تدابير تحد من آثار التحديات الناشئة، حيث بات المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة أمام محك حقيقي لاختبار الإرادة الدولية والشراكة العالمية في مواجهتها بحشد الإرادة السياسية العالمية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها ونتطلع الى القمة العالمية المزمع عقدها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لاعتماد أجندة التنمية لما بعد 2015. واجتماع الـ 21 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغيّر المناخ الذي سيعقد في العاصمة الفرنسية باريس نهاية عام 2015 لتبني اتفاقا ملزما بشأن خفض انبعاث غازات الدفيئة على الأمد الطويل، وتمنياتي لمؤتمرنا كل النجاح والتوفيق للتوصل إلى القرارات المنشودة لتحقيق كل ما تطمح إليه دولنا من تطلعاتٍ نحو المزيد من التقدم والازدهار.

وشكراً السيد الرئيس،،،